مع ضعفه وذلك بعلة في كل موضع يكون من باب تفضيل الشيء على نفسه باعتبار المحل وباسا على ما بين الصوتين من محمود وبين رجلا العض الذي منه الشر منه الى الذيب واما حكايته ابي سعيد فانها لغة رديئة فلذكرنا ضعفها لتعابر الفاضل والمفضول واما النسان فالقدير افعل به ركب انوه منهم به مخفف منهم الالف على المفضول وبه العابد يخبره الى وادي السباع لان به الاولى يعود ضميرها الى وادي وهو مزياب تفضيل الشيء على نفسه باعتبار المحل لان فلانا صفته وادي وهو مفعول اري وهو لكن هو مفضل على نفسه باعتبار وادي السباع وقد علم المفضل عليه قبل افعل وسه بخمار وجهين احدهما مصدر من عتي اذا قدم لان الاتيان قد يكون سه اي شوف وحبس وقد يكون بمعنى ذلك والثاني مصدر في موضع الحال اي متلبسين وتجوز في كل مفضل على نفسه ثلث عبارات العبارة الاصلية كما تقدم والعبارة الثانية احضر منها وهي ما رايت رجلا احسن في عينه النحل من عمر بها والعبارة الثالثة ان تقدم المفضل في المعنى قبل الفعل فتقول ما رايت كعمر بن زيد احسن فيها النحل كما تقدم في السين واما قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا فان القوانس منصوبة بفعل دل عليه اضرب اي فتضرب القوانسا وقوله الله اعلم حيث يجعل رسالاته لا يجوز ان تكون حيث محمولا الآن افعل بعض ما يضاف اليه وذلك منتفٍ هاهنا واذا لم يكن مجرورا لزم ان يكون معمولا لان علة فعال لا تتفاوت بتفاوت الامكنة واذا كان معمولا لزم تقدير فعل ينصبه لان افعل لا ينصب المفعول به وتقدير اعلم يعلم حيث يجعل موضع رسالاته واما قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله فليس فعلا للمحرز عن نفسه لانه يلفظ الاخبار عن الغايب والمحرز للمتكلم فعين ان تكون افعل فيه من وجهان احدهما انها استفهام في موضع رفع بالابتداء ويضل الخبر والجملة في موضع نصب بعلم المقدر بعد اعلم لا بنفس اعلم والثاني انها معنى الذي او نكرة موصوفة وموضعها نصب بفعل دل عليه اعلم لا باعلم لانه لا ينصب المفعول به واما اضافة افعل فلا يجوز على ما رآه من قرأ بنصب آيا لفساد المعنى اذ يصير التقدير اعلم الضالين فيصير بعضا من المضاف اليه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واما على ما رآه من قرأ بضم آيا فاجاز بعضهم الاضافة اي هو اعلم المضلين ويكون اضله اذا وجد ضالا مثل احمدته فاذا وجدته محمودا والمعنى هو اعلم من يحكم الضلال او بمعنى انه يضل عن الهدى وهو اعلم من يضل عن الهدى والجواب عن القياس انه مدفوع بالفارق من الوجهين المتقدمين

المبحث الثالث

على من يفضل وفي كيفية استعماله اما التفضيل فقياسه ان يكون على الفاعل لجواز زيد فاضل وعمرو افضل منه لا على المفعول نحو خالد مفضول وبكر افضل منه لاربعة اوجه احدها انهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لالتبس المفضل على الفاعل بالمفضل على المفعول فلما كان يفضي الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه ادل على الجزء من الفعل والمفعول فضله فكان التفضيل عليها هو كالجزء اولى من التفضيل على الفضله والثاني انه لو جعل التفضيل للمفعول لشبه الافعال اللازمة غير مفضل عليها واذا جعل للفاعل عم الكل جميع الافعال التي منها افعل لصحة بنائها للفاعل والثالث ان التفضيل انما يكون بما كثر حتى صار ظاهرا به والفعل للفاعل لا للمفعول واذا كان الفعل انما جعل ظاهرا به للازمه للفاعل وفعل الفاعل لا يصير عرضة للمفعول فلا يصح التفضيل عليه والرابع ان المفعول محل الفعل والفعل لا يتصور منه الزيادة انما الزيادة تحل في موجد الفعل وافعل يقتضي الزيادة فوجب ان لا يدل الا على ما يتصور منه الزيادة وهو الفاعل وفرحات الفاط خارجة عن القاعدة ولا يقاس عليها منها قولهم هذا اشغل من ذات النحيين واصله ان امراة من بني ان يعلية ابت سوق عكاظ في الجاهلية تبيع سمنا فساومها حواب بن حجر الاصاري وهي اجرى النحيين وذاته ودفعه اليها فامسكته بيد ولم تمح الاخر ودفعه اليها فامسكته بيد ولا اجري بم عشيها ولم تقدر على الدفع عن نفسها لشغل يديها بالنحيين فضرب بها المثل ثم انه اسلم وشهد بدرا فقال له النبي صلى الله عليه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)